التوجيه النحوي لما احتمل غير حالة إعرابية من الأسماء دراسة في الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، لموفق الدين أبي ذر أحمد بن البرهان الحلبي (ت٨٨٤هـ)

طالب الدكتوراه: أسامة عبد الحليم مهدي

الأستاذ المساعد الدكتور عبد السلام مرعي جاسم

جامعة الموصل/كلية التربية للعلوم الإنسانية

Grammatical guidance for possible diffrent diacritic case of nouns A study in Al-Nathir Al-Sahih on Al-Jami Al-Sahih, by Muwaffaq al-Din Abi Dhar Ahmad ibn al-Burhan al-Halabi (d. 884 AH)

PhD student: Osama Abdel Halim Mahdi
Supervised by: Assistant Professor Dr. Abdel Salam Marei Jassim

University of Mosul / College of Education for Human Sciences

osama.eh٢١٤@student.uomosul.edu.iq

المستخلص:

أولى الباحثون في النحو العربي قديمًا وحديثًا التوجيه النحوي للحديث النبوي الشريف عنايتهم، ويأتي هذا البحث في هذا السياق، إذ يهدف إلى النظر فيما احتمل غير حالة إعرابية من الأسماء، وأثر ذلك في الدلالة في كتاب الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، وهو كتاب أفرده مؤلفه لإعراب صحيح البخاري، وقد تناولنا في هذا البحث اثني عشر نموذجًا من الأسماء المحتملة لغير حالة إعرابية. **كلمات مفتاحية: (التوجيه، أبو ذر، الإعراب، الاسماء، الحديث).**

Abstract:

Researchers in Arabic grammar, ancient and modern, have paid attention to the grammatical guidance of the Prophet's hadith, and this research comes in this context, as it aims to consider what is possible other than the inflectional case of nouns in the book Al-Nather Al-Sahih Ala Al-Jami Al-Sahih, which is a book that its author singled out for the syntax of Sahih Al-Bukhari**. Keywords: (guidance, Abu Dhar, syntax, names, hadith).**

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده على ما علَّم، وأشكره على ما منّ به وأنعم، حمد معترف بجزيل النعم، مستغفرٍ له مما زلت به القدم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد شمس سماء الفضائل، مَا تَنْفَكُّ تَزْدَادُ الْمَعالِي بهِ شرفاً وتزدانُ بذكره المحافلْ، وعلى آله وصحبه أجمعين، عدد ما كتبت الأنامل، ونطقت الألسن بجميل الشمائل. أما بعد، فإن التوجيه النحوي للحديث النبوي الشريف يشكل ميدانًا مهمًا للدراسات النحوية؛ ذلك أنه يرتبط بالجانب التطبيقي للنحو العربي في أفصح كلام بعد كلام الله عز وجل، والناظر في كتب شرح الحديث يجد التوجيه النحوي أداة مهمة للكشف عن معاني التراكيب وتجلية المراد منها.وإذا كانت القراءات القرآنية قد نالت حظًا وافرًا من الدراسات التي أفردتها بالتوجيه النحوي، كالحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، فإن الحاجة تمس إلى أن نحذو حذو هذه الدراسات في الروايات المتعددة للحديث أو اختلاف الضبط في النسخ المدونة، للنظر في مدى اتساق الرواية مع القواعد النحوية، والأثر الدلالي المبني على التوجيه النحوي لكل رواية.من هنا جاءت فكرة بحثنا هذا، وقد وقع الاختيار على كتاب (الناظر الصحيح على الجامع الصحيح)، لموفق الدين أبي ذر أحمد بن البرهان الحلبي (ت٨٨٤هـ)، كونه مختص في توجيه صحيح البخاري، أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فضلًا عن أن مؤلفه قد أولى عنايته بالتوجيه النحوي لما احتمل غير حالة إعرابية، ويتعدد الاحتمال إما بسبب اختلاف الروايات، او اختلاف الضبط في النسخ المتعددة للجامع الصحيح. وقد جرى اختيار عينة البحث وفق منهج انتقائي اقتصرنا فيه على ما كان التوجيه فيه خلافٌ نحوي يستدعي البحث واستقصاء الآراء المختلفة فيه، فكان أن اخترنا اثني عشر أنموذجًا درست في هذا البحث، وقد حاولنا الربط بين توجيهات العلماء من شارحي الحديث للكلمة موضع البحث، والأسس النحوية التي استندت هذه التوجيهات إليها، وربما استرنا بأقوال النحاة والمفسرين في توجيهاتهم لنظير الكلمة موضع البحث مما ورد في القرآن الكريم، واستعنا أحيانًا بعدد من الشواهد والأمثلة المتداولة في كتب النحو في توجيه الكلمة المعنية بالبحث.أما الأثر الدلالي للتوجيه النحوي، فقد حاولنا نقل كلام العلماء في ذلك ما وجدنا إليه سبيلا، فمهما وجدنا ربطًا نبه عليه العلماء بين التوجيه النحوي والمعنى، نقلناه وأبرزناه، وإلا آثرنا أن نمسك عن الخوض في هذا الجانب خشية الولوج في مواطن الزلل والخطأ في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

أولًا: ما احتمل الرفع والنصب والجرمن ذلك قوله عليه الصلاة و السلام : (المسلمات) في حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) إذ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "«يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ»"(١) نقل أبو ذر إجازة الحالات الإعرابية الثلاث في قوله: (المسلمات) مع وجه كل حالة(٢): أولًا: الرفع: على الصفة حملًا على اللفظ وهو المنادى النكرة المقصودة المبني على الضم على حد: (يا زيدُ العاقلُ).ثانياً: النصب على الصفة للمنادى النكرة المقصودة المبني على الضم حملًا على الموضع؛ على حد "...(يا زيد العاقلَ)، إلا أنّ (المؤمناتِ) يجر علامةً للنصب؛ لأن جمع المؤنث يستوي جره ونصبه على ما أحكمته صناعة العربية "(٣)، وقد نقل أبو ذر هاتين الروايتين وتوجيههما عن ابن السيد والسهلي وغيرهما(٤).وإذ نبحثُ في علة الرفعِ والنصب والفرق بينهما نجدُ سيبويه يروي عن الخليل أنّ للنصب وجهين: اما على الصفة أو على تقدير أعني ، أما الرفع فكونه صفة لمرفوع أي لمبني على ما يرفع به ، قال سيبويه مخاطبًا الخليل: "قلتُ ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الاحدث؟ قال من قبل أنّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما أطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته"(٥)وبهذا يمكن القول إنّ الفرق بين الرفع والنصب على الصفة صناعي لا ينبني عليه فرقٌ في

المعنى، قال ابن بطال: "قوله: (يا نساء المؤمنات) على غير الإضافة تقديره: يا أيها النساء المؤمنات، ومثله: يا رجال الكرام، فالمنادى هاهنا محذوف وهو يا أيها والنساء في تقدير النعت لـ(أيها) والمؤمنات نعت للنساء"[٦] فجعل التقدير واحداً على الروايتين.أما أي الروايتين أرجح من حيث العربية؟ فيجد الباحث صعوبة في الترجيح بينهما؛ قال الرضي (ت٦٨٤هـ) : "إنّ النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لأن التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه... لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها..."[٧]، وقال ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ): "فان قلت: فهل الرفع والنصب في المفرد سيان؟ قلت: لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس"[٨]، ونَقل عن الجرمي (ت٢٢٥هـ) أن "أكثر قول العرب الرفع في يا زيدُ العاقل"[٩]، ونقل أبو حيان عن الكوفيين أنهم لا يجيزون في النعت إلا النصب فيقولون : يا زيدُ الظريفَ[١٠]، وروى السيوطي أن مذهب الأخفش رفع الصفة والتوكيد للنكرة المقصودة "لأن الضمة عنده في (يا رجلُ) ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله (يا أيها الرجل) حذفت (أي) فبقي على إعرابه كما كان"[١١]واختار أبو بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) الرفع لكنه جعله عطف بيان عل حد يا أخانا زيد مبيناً أن المعنى على ذلك: (يا أيتها النساء المؤمنات، ورأى أن جواز النصب مستند الى علم العربية[١٢]، وكأنه يشير الى ما صرح به أبو الوليد الباجي من أن الرفع رواية أهل المغرب[١٣].ثالثاً: الجر على إضافة نساء إليها فيكون نساء منادى منصوبًا مضافًا والمسلمات مضاف اليه وهو "كقولهم: مسجد الجامع مما أضيف فيه الموصوف الى الصفة في اللفظ"[١٤]. وبين أبو ذر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز هذه الصيغة من الإضافة: "فالبصريون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفة مقامه أي يا نساء الجماعات المؤمنات، والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة"[١٥]، ونقل توجيه ابن رشد[١٦] لهذه الرواية وهو أنّ "الخطاب توجه الى نساء بأعيانهن أقبل بندائه عليهن فصّحت الاضافة على معنى المدح لهن، فالمعنى يا خيرات المؤمنات"[١٧]،وأنّ ابن السيد تعقبه بأن الخطاب وإن كان لنساءٍ بأعيانهن فإنه عام لهن ولغيرهن، ولم يقصد أن يخصصن به[١٨].ونقل عن ابن عبد البر إنكاره لرواية الاضافة، وتَعقبه ابن السيد أيضاً بأن ذلك غير صحيح؛ لثبوت الرواية ومساعدة اللغة لها[١٩]وكان ابن عبد البر قد نص على عدم جواز إضافة النساء إلى المؤمنات[٢٠].ويوضح ابن رشد (الجد) مذهب ابن عبد البرِّ فيقول: "ومعنى ما ذهب إليه أنّ ذلك لا يجوز من جهة المعنى، لما كان المؤمنات بعض النساء، ولا يصح في المعنى أنْ يضاف الشيء إلى بعضه، لا يقال قرأت قرآن الام، ولا رأيت رجل اليد، وإنَّما يصحُ أنْ يقال: قرأتُ أم القرآن، ورأيت يد الرجل، فكذلك يصح في الكلام أنْ يقال رأيت مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: رأيت نساء المؤمنات"[٢١].والحق أنّ ابن عبد البَرِّ قد صحح هذه الرواية في موضع آخر، يقول: "الرواية المشهورة في هذا الحديث: (يا نساء المؤمنات) على معنى قول النحويين مسجد الجامع وحسن الوجه، كأنه إضافة الشيء إلى بعضه... وقد أنكر قوم هذا المعنى؛ لم يتسعوا في العربية هذا الاتساع وأنكروا هذه الرواية ورووها بالرفع..."[٢٢]، وممن ذهب الى منع الإضافة أبو بكر ابن العربي[٢٣]، ولعله تابع بذلك ابن عبد البر في مذهبه الأول، يظهر ذلك من تشابه عبارتيهما.وأجاز الباجي ثلاثة أوجه في الإضافة هي إما "من إضافة الشيء الى نفسه كمسجد الجامع أو من إضافة العام إلى الخاص كبهيمة الأنعام أو على تأويل النساء بالفاضلات، أي: فاضلات المسلمات كما يقال: رجال القوم أي: ساداتهم"[٢٤]، وتعقبه الأبي قائلًا: "وقول الباجي: من إضافة الشيء إلى نفسه لا يصح لأن إضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة عند الجميع وإنما هو من إضافة الموصوف إلى الصفة"[٢٥]، وأجاب أبو عبد الله السنوسيّ بأن الامتناع ليس على إطلاقه فقد أجاز الكوفيون وبعض البصريين ذلك إذا اختلف اللفظان، بل إنّ النحويين يعدون إضافة الموصوف إلى الصفة من إضافة الشيء إلى نفسه[٢٦]، وقال ابن مالك في حديث: "كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر..."[٢٧]، وفي إضافة (نساء) إلى (المؤمنات) شاهدٌ على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس لأن الأصل: وكن النساء المؤمنات، وهو نظير: (حبة الحمقاء)، و(دار الآخرة)، و(مسجدُ الجامع) و(صلاة الأولى)..."[٢٨].ولعل من الجدير بالملاحظة تعرض أبي ذر لهذه المسألة في غير موضع من الناظر الصحيح[٢٩]، وإظهاره في بعض هذه المواضع متابعة مذهب البصريين، من ذلك قوله في باب الاستسقاء في المسجد الجامع: "لا يضاف اسم لمرادفه؛ ك(ليثٌ أسدٍ)، ولا إلى صفته، ك(رجل فاضلٍ)، فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك؛ يؤول فتأويله مسجد المكان الجامع"[٣٠]

- **ثانيًا: ما احتمل الرفع والنصب.**مما احتمل أكثر من حالة إعرابية (أجود) الثانية من قول ابن عباس (رضي الله عنه): " كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسلمَ أجوَدَ النَاسِ وكانَ أجوَدُ مَا يَكونُ فِي رَمَضَان، حِين يَلْقاه جِبْرِيل..."[٣١]إذ أجاز أبو ذر فيها الرفع والنصب[٣٢]، ونقل عن النووي أنّ الرفعَ أصح وأشهر[٣٣]، وعن البلقيني أنّ الرفعَ "هو مقتضى كلام البخاري؛ إذ قال: (باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان)..."[٣٤]، وعن أبي عبدالله السلمي أنه متعين "ولا يجوز فيه النصب لأن ما مصدرية مضافة إلى أجود وتقديره: وكان جوده الكثير

في رمضان وإذا قيل وكان هو جودَه في رمضان بالنصب على الخبر؛ لم يجز ذلك إلا اتساعاً وهو قبيح، ولو قدرنا (ما) نكرة مضافة؛ لدخل في ذلك من يتصور منه الجود ومن لا يتصور وذلك غير سائغ في الكلام"[٣٥]، وأجاب المحب الطبري بقوله: " قلت: ويمكن أن يقال: تخص النكرة باقتران الجود بها فلا يدخل فيه إلا من يتصور منه الجود وحينئذٍ يجوز النصب"[٣٦]، والملحوظ أنه لم يذكر وجه الرفع على التقدير الذي ذكره ولعله ينسجم مع الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة التي هي حاصل ما ذكره أبو ذر في الرفع ذلك أنه جعل (كان) مباشرة للجود فهو اسمها، أما وصفه بالكثير فمتحصل من كون اسم التفضيل يدل على الزيادة بصيغته، والله أعلم.ونَقل أبو ذر عن "بعض المشايخ[٣٧] : أنَّ ابنَ مالكٍ سُئِل عن ذلك، فذكر للرَّفع ثلاثةَ أوجُهٍ، وللنَّصبِ وجهين، ثمَّ قال: وفي ذهني أنَّه رجَّحَ الرَّفعَ، وأنَّ القُرطبيَّ إمَّا رجَّحَ النَّصبَ، وإمَّا جزمَ به"[٣٨].والباحث في كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي يجدُ أنه يرجح الرفع ويستبعد النصب[٣٩] ، لكننا لا نستطيع الجزم بما إذا كان له رأي آخر في هذه المسألة في آثاره الأخرى التي لم يتسن لنا البحث فيها، هذا وقد استدل ابن حجر على رجحان رواية الرفع برواية أخرى للحديث بدون (كان) في كتاب الصوم من صحيح البخاري[٤٠]أما أوجه الرفع التي أوردها أبو ذر، فقد نقل ثلاثةً منها عن النووي[٤١]، وستةً عن البرماوي، توارد مع النووي منها في وجهين، لكننا إن جعلنا نقطة البحث هي الرفع في (أجود) بصرف النظر عن بقية أجزاء التركيب، فلنا أنْ نقول إنّ الأوجه الستة في جوهرها وجهان لأنها إما مبتدأ، أو بدل اشتمال، وهما الوجهان اللذان ذكرهما النووي فضلًا عن وجه ثالث هو اسم كان، وبذلك يكون حاصل ما ذكره أبو ذر في رفع (أجود) ثلاثة اوجه: **احدها:** أنّه مرفوع على أنه بدل اشتمال من المضمر العائد على النبي صلى الله عليه وسلم على حد: (نفعني زيدٌ علمه الغزير).**والثاني:** أن يكون مبتدأ مضافاً إلى المصدر المؤول من (ما) والفعل والخبر قوله (في رمضان)أي حاصل له، أو الخبر محذوف، سدت الحال مسده وهي قوله (في رمضان) أي حاصلًا فيه،نحو قولهم: (أخطب ما يكونُ الأميرُ قائماً) والجملة من المبتدأ والخبر خبرُ كانَ، واسم كان إما ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، والتقدير: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود أكوانه في رمضان أو ضمير الشأن ولم يعرج أبو ذر على تقديره ، وقال الكرماني: "ويحتمل أن يكون في كان ضمير الشأن فيكون المعنى: كان الشأن أجود أكوانه حاصلًا في رمضان عند الملاقاة"[٤٢]، ويحتمل أن يكون المبتدأ مضافاً إلى وقت مقدر على حد: (جاءك مقدم الحاج) "والتقدير هنا :كان أجود أوقات أكوانه وقت كونه في رمضان واسناد الجود إلى أوقاته على سبيل المبالغة كما في إسناد نحو نهاره صائم".[٤٣] و**الثالث** أنه مرفوع على أنه اسم كانَ، ولم يتعرض أبو ذر لذكر المعنى على هذا الوجه ونقل السيوطي عن ابن مالك أنّ التقدير عليه: "وكان أجود كون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رمضان"[٤٤]أما النصب فهو رواية الأصيلي[٤٥] وكل التوجيهات له لا تخرج عن كونه خبر كان على أن اعتبار المعنى يبعثُ على النظر إلى الجملة نظرة متكاملة ، وبذلك يمكن أن نميز ثلاثة توجيهات أوردها أبو ذر للنصب :**أحدها** : أنه خبر كان مضاف إلى (ما) المصدرية ، واسمها ضمير عائد على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتقدير: وكان جوده في رمضان، قال أبو ذر: "وفيه بعد لأنه يلزم منه أن خبرها هو اسمها ولا يصح إلا بتأويل بعيد"[٤٦] ونَقَل عن أبي عبد الله السلمي أنَّ ذلك لا يجوز إلا اتساعاً، وأنه قبيحٌ ، "وقد تقرر في علم العربية أنَّ الخبر يفيد ما لا يفيده الاسم ، وقد منع أبو علي وغيره (سيد الجارية مالكها)؛ لأن الخبر أفاد ما أفاده المبتدأ"[٤٧] من هنا استبعد هذا الوجه، و أجاب محمد أنور شاه الكشميري بأن قال: "وما قيل إن النصب لا يجوز لأن ما مصدرية، فلا يصح الحمل فليس بشيء ، فإن حرف المصدر لا يخرج الفعل عن حقيقته بحيث لا يبقى بحيث لا يبقى بينه وبين المصدر الصرف فرق، ولهذا ذهب السيد الجرجاني ... في بعض حواشيه إلى أن المصدر المشبك لا يتجرد عن معنى الفعلية بالكلية، وفرق ابن القيم ... بين قولهم: أعجبني قيامك وبين قولهم أعجبني أن تقوم بأن الأول يصلح فيما حصل التعجب من نفس القيام أو من بعض أحواله، بخلاف الثاني فإنه يختص بما حصل التعجب من نفس القيام، وأيضاً لا دلالة للأول على الزمان أصلًا بخلاف الثاني"[٤٨]، واعترض ابن الحاجب هذا الوجه، بأن أجود لا يصح الاخبار به مجرداً، إذ هو مضاف إلى المصدر المؤول من(ما) ويكون فهو كون ، والاخبار بالكون عما ليس بكون غير مستقيم، فلا يقال :(زيد أجود ما يكون)[٤٩]**الثاني:** أنه خبر كان أيضاً؛ إلا أنّ (ما) نكرة مضافة، وهذا الوجه قريب جداً من أحد وجهي النصب المرويين عن ابن مالك وقد أشار إليهما أبو ذر لكنه لم يذكرهما، وقال السيوطي نقلًا عن ابن مالك: "والثاني من وجهي النصب أنْ يجعل أسم كان ضميراً على الجود الذي تضمنه (أجود) الأول، ويجعل أجود الثاني خبر كان مضافاً إلى (ما) وهي نكرة موصوفة وفي رمضان يتعلق بكان، والتقدير: وكان جودُه في رمضان أجود شيء كائن"[٥٠] وقد أجاز هذا الوجه المنقول عن ابن مالك الدماميني[٥١].**الثالث:** على أنّهُ خبر كان أيضاً، لكنه ليس مضافاً إلى ما بعده بل على أنّ (ما) مصدرية ظرفية، نقل أبو ذر هذا الوجه عن البرماوي[٥٢]، ونقل الأثر الدلالي المبني عليه وهو أن التقدير: "كان أجودَ مُدَّةَ كونه في رمضان، أي: أجودَ ممَّا هو في غيره وإن كان جودُه دائمًا؛ لأنَّ رمضانَ مَوسِمُ الخير، واللهُ تعالى يتفضَّل فيه على عباده، فهو متابعٌ سنَّةَ الله في ذلك، ولأنَّه يُلاقي البُشَرَ كمُلاقاة أمينِ

الوحي، فشَكَرَ اللهَ بالإنعام على عباده، وأحسَنَ إليهم كما أحسنَ إليه"[٥٣]. ومن الجدير بالذكر أن هذا الوجه هو الوجه الأول من الوجهين المرويين عن ابن مالك، وقد عقب عليه السيوطي بقوله: وفيه "استعمال أفعل التفضيل منكراً غير مصاحب لـ(من) وهو قليل الوقوع"[٥٤]، وبهذا فان جميع أوجه النصب لم تسلم من الاعتراض بخلاف الرفع.

- **ثالثًا: ما احتمل الرفع والجر**من المحتمل لأكثر من حالة إعرابية (عينه) في وصف النبي صلى الله عليه وسلم للدجال، إذ قال:"... فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ..."[٥٥]، إذ رويت(عينُ) بالرفع والجر[٥٦].أما الرفع فهو رواية الأصيلي، وقد أرود له أبو ذر توجيهين:الأول: انّهُ على الابتداء نقل ذلك عن السهيلي وقال:"كأنه وقف على وصفه بـ(أعور) وابتدأ الخبر عن صفة (عينه) فقال: عينه كأنها كذا"[٥٧] الثاني: أنه مرفوع على البدلية من الضمير المستكن في الصفة المشبهة العائدة على الموصوف، بدل بعض من كل، وقد نقل عن السهيلي عدم جواز ارتفاع (عين) بـ(أعور) على ما تقرر في إعمال الصفة المشبهة؛ ذلك أن (أعور) صفة لمذكر لا غير، فيمتنع أن يكون فاعلها مؤنثاً.وإذ نبحثُ في الوجه الأول نجدُ أنّ ابن حجر قد ذكره، ثُمَ نظَّر عليه بأنه "يصير كأنه قال عينُه كأن عينه"[٥٨]، وقد عاب عليه العيني أن يوجه توجيهاً ثم ينظّر عليه[٥٩]، ولعل محل تنظير ابن حجر أنه إذا تكرر ذكر المتحدث عنه يكنى عنه بالضمير، إلا لأمرٍ يقتضي الاظهار في موضع الاضمار، قال ابن السيد: "وإذا كان في جملة واحدة قبح الاظهار ولم يكد يوجد الا في الشعر ..."[٦٠] فلما اقتضى هذا التوجيه مخالفة الأصل، نظر عليه ابن حجر، على أنه، لم يكن أول من وجه هذا التوجيه فقد سبقه اليه السهيلي كما أسلفنا.وأما الرفع على البدل من الضمير المستتر في الصفة المشبهة بدل بعض من كل، فهو وجه أجازه الفارسيّ في الاسم الظاهر المرفوع بعد الصفة المشبهة فضلًا عن إجازته أن يكون فاعلًا[٦١]، لكن الرفع على الفاعلية امتنع هنا بسبب المخالفة بين الاسم المرفوع والصفة في التذكير والتأنيث في حين بقيت البدلية وجهاً جائزاً .وأجاب أحمد بن قاسم العبادي عما قد يرد على البدلية على القول إن البدل على نية تكرار العامل وهذا يقتضي أنْ تعمل الصفة وهي مقدرة وهو ممتنع بأنه "قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"[٦٢] ، وجعل العينيّ البدلية من الصفة نفسها لا من الضمير المستتر فيها[٦٣] ، ورد ذلك ابن حجر [٦٤].أما الجر فهو رواية الأكثر[٦٥]، ولا يخفى أنه من باب الاضافة، وقد نقل أبو ذر عن السهيلي أنهُ: "من باب قولهم: (حسنُ وجهِهِ) بإضافة الصفة إلى (الوجه) مع أضافة الوجه إلى الضمير [وأنّ هذا] بعيد في القياس لأنه جمع بين طرفي نقيض: نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إليه الوجه"[٦٦]، ونقل جواب السهيلي عن زعم الزجاجي إجازة سيبويه لهذه الصورة ومخالفة الجميع له، إذ أجاب السهيلي بأن سيبويه لم يحكم بجوازها في القياس بل ذكر انها مسموعة في الشعر، مستشهداً بقوله[٦٧]:... كُمَيْتا الأعَالي جونتا مُصْطَلاهُما وأنه قد أقر برداءة ذلك[٦٨]، ونقل استشهاد السهيلي بسماعه في غير الشعر وهو ما ذكره أبو علي القالي في صفة النبي (صلى الله عليه وسلم): "شثن الكفين، طويل أصابعه"[٦٩]، وما ذكره الهروي وغيره في حديث أم زرع[٧٠]: "صفر ردائها، وملء كسائها"[٧١]والباحث في هذه الصورة من الإضافة الواردة في الحديث قد يقف على اختلاف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :أحدها: مذهب سيبويه[٧٢] وجمهور البصريين وهو الحكم[٧٣] عليها بالرداءة وتخصيصها بالضرورة الشعرية. والثاني: المنع مطلقاً وهو مذهب المبرد، والزجاجي[٧٤].والثالث: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين[٧٥]، وتابعهم: ابن مالك[٧٦]، وأبو حيان[٧٧]، والاشموني والصبان[٧٨].والذي نميلُ إليه هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم، من جواز هذه الصورةِ مطلقاً، ذلك أن لها "شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه"[٧٩] ولا سيما أنّ رواية الجر على الإضافة في "أعور عينه" هي رواية الاكثر كما أسلفنا. هذا وقد صرّحَ العينيّ[٨٠] بأنّ الإضافة هنا من إضافة الموصوف إلى صفته، والحقّ أنّ البرماوي[٨١] كان قد ذكر ذلك في رواية :"أعور عين اليمنى"[٨٢] أي: إضافة (عين) إلى (اليمنى) وليس هذا محل بحثنا، وكان الزجاجي قد منع نحو: (حسن وجهه) من جهة أنّ الإضافة في هذا الباب من إضافة الشيء إلى نفسه[٨٣]، واعترضه ابن عصفور؛ بأن: "إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تُتَصَورُ إلا أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب...والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الإضافة فيه من نصب قوله: وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها فباطل أنْ تكون الإضافة هنا من رفع لأنه لو كان كذلك لوجبَ أن تكون (حسن وجهها) لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه، فدل ذلك على أن في (حسنة) من قولك مررتُ (بامرأةٍ حسنةٍ وجهِها) ضميراً يعودُ على امرأةٍ ويكون (وجهها) إذ ذاك في موضع نصب"[٨٤]، وقريب من ذلك ما اصطلح عليه بعض النحاة (تحويل الاسناد) ويقصد به: "تحويل الاسناد عن [الاسم المرفوع] بالوصف إلى ضمير راجعٍ للموصوف .... ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول به – إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه– ثم يجر بالاضافة..."[٨٥]، من هنا عقب الصبان على قول الأشموني: (يشبه إضافة الشيء إلى نفسه)، بقوله: " وإنما قال: (يشبه) لأنه لم يضف إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه"[٨٦].

- **رابعًا: ما احتمل النصب والجر** من الاسماء المحتملة لأكثر من حالة إعرابية (أهل السفينة) في حديث أسماء بنت عميس (رضي الله عنها) إذ روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ، وَلَهُ وَلِأَصْحَابِهِ هِجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ – أَهْلَ السَّفِينَةِ – هِجْرَتَانِ»[٨٧] إذ نقل أبو ذر في (أهل) جواز ضبطها بالنصب والجر[٨٨] ، أما النصب فذكر له وجهين: **أحدهما:** النداء، نقل ذلك عن الكرماني[٨٩]، وعن والده[٩٠] البرهان الحلبي، ونبّهَ على أنّ في بعض طرقه:" يا أهل"[٩١] بإثبات حرف النداء.**والثاني:** الاختصاص، نقلًا عن الزركشي[٩٢]، والكرماني[٩٣]، والذي يظهر من كلام الزركشي[٩٤]، وابن حجر[٩٥] أنّ النصب هو المقدم أو هو الأصل، وهو الذي اقتصر عليه أغلب الشراح الذين اطلعت على شرحهم لهذا الحديث، منهم: الدماميني[٩٦]، والبرماوي[٩٧]، والسيوطي[٩٨]، وتَبايَنتْ مذاهبهم في توجيهه بين مجيز للنداء والاختصاص ومقتصر على أحد الوجهين[٩٩]، ولعل من مرجحات النداء ما ذكره أبو ذر من أنّهُ قد ورد في بعضِ طرقه بإثبات أداة النداء (يا أهل)، ومن مرجحاته كذلك أنّ ابن هشام ضعف الاختصاص هنا لكونه واقعاً بعد ضمير الخطاب[١٠٠]، ومن مرجحات الاختصاص أنّ سيبويه قد عدّ (أهل) في أكثر الأسماء دخولًا في باب الاختصاص[١٠١]، ويرى بعض الباحثين أنّ ما جاء مضافاً في هذا الباب يتعيّن فيه النداء[١٠٢]، ولا يخفى ما بين النداء والاختصاص من تقارب وتشابه، وقد أشار إلى ذلك سيبويه إذ قال: " هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً... وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا...."[١٠٣]، وتلمّسَ عدد من النحاة أوجه الشبه والاختلاف بين النداء والاختصاص[١٠٤]. ومهما يكن من أمر التشابه والاختلاف بينهما، فإن الذي يعنينا هو المعنى الذي يقتضيه كلا التوجيهين، وقد يقربنا إليه مقارنته بنظيره في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى:"...رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ..." [هود: ٧٣] ، قال ابن عاشور: "والمقصود من النداء التنويه بهم ويجوز كونه اختصاصاً لزيادة بيان المراد من ضمير الخطاب"[١٠٥]، أما الفعل المحذوف في الاختصاص فتقديره: (أعني) عند سيبويه[١٠٦]، والزمخشري[١٠٧]، وذهب ابن هشام[١٠٨]، والسمين الحلبي[١٠٩] إلى أنّ الفعل المقدر في هذا الباب هو (أخص).وأما الجر في (أهل السفينة) فوجهه أنّه على البدل من الضمير، نقله أبو ذر عن الزركشيّ[١١٠]، وأجازه ابن حجر[١١١]، والملحوظ أنني لم أجد فيمن تعرض لإعراب هذا الحديث من أشار إلى الخلاف في إبدال الظاهر من ضمير المخاطب بدل كل من كل، وأكثر النحاة على منعه، وأجازه الأخفش مطلقاً[١١٢]، وابن مالك على قلة[١١٣]. ووقوع الخلاف النحوي في جواز هذه الصورة من البدل يؤيد ما تقتضيه عبارة الزركشي وابن حجر من تقديم النصب على الجر، إذ قال الزركشي: "بنصب (أهل) على الاختصاص، ويصح الخفض على البدل من الضمير"[١١٤]، وقال ابن حجر " بنصب أهل على الاختصاص أو على النداء بحذف أداته ويجوز الجر على البدل من الضمير"[١١٥]، والله أعلم.

هوامش البحث

---

[١]() الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ١٥٣/٣ (٢٥٦٦)، ١٠/٨ (٦٠١٧).

[٢]() ينظر: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، لأبي ذر موفق الدين أحمد بن البرهان الحلبي (٨٨٤هـ)، تحقيق: حامد عبد الله المحلاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م: ١٩٢/٢ – ١٩٣.

[٣]() م. ن ١٩٢/٢.

[٤]() ينظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م: ١٧٣ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ: ١٩٨/٥.

[٥]() الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ١٨٣/٢.

[٦]() شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي (٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م: ٨٦/٧.

[٧]() شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٣٣٠/١.

[٨]() توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م: ١٠٧٣/٢.

[٩]() م. ن ١٠٧٣/٢.

[١٠]() ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م: ٢١٩٨/٤.

[١١]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، القاهرة: ٢٣٣/٣.

[١٢]() ينظر: المسالك في شرح موطأ مالك، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٤٠٦/٧.

[١٣]() ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٥٦١/٣.

[١٤]() الناظر الصحيح ١٩٢/٢.

[١٥]() م.ن ١٩٢/٢ .

[١٦]() أثبته محقق الكتاب (ابن رشيد) وترجم له بقوله: "هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري السبتي، رحالة عالم باللغة... ولد سنة: (٦٥٧هـ) بسبتة، وتوفي سنة: (٧٢١هـ) بفاس...)) هامش التحقيق ١٩١/٢، والظاهر أنه ابن رشد، صرح بذلك السيوطي حين نقل العبارة نفسها التي نقلها أبو ذر إذ قال: "سئل الامام أبو الوليد ابن رشد عن هذا الحديث...))، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: سلمان القضاة، دَار الجيل، بَيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م: ١٣٦/٣، وأكبر الظن أنه ابن رشد الجد المعاصر لابن السيد البطليوسيّ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: ٥٠١/١٩، والذي يجعلنا نستبعد ما أثبته محقق الكتاب أنّ ابن رشيد الذي ترجم له توفي سنة (٧٢١هـ) ووفاة ابن السيد البطليوسي سنة (٥٢١هـ) أي: قبله بنحو قرنين فكيف ينقل ابن السيد عن ابن رشيد فيما ذكره أبو ذر في الناظر الصحيح، ينظر: ١٩٣/٢، وكذلك السيوطي في عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، ينظر: ١٣٦/٣، ثم إني وقفت على المسألة بتمامها في مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ينظر: ٢١٩/١-٢٢١.

[١٧]() الناظر الصحيح ١٩٢/٢-١٩٣.

[١٨]() ينظر: م. ن ١٩٣/٢.

[١٩]() ينظر: الناظر الصحيح ١٩٣/٢.

[٢٠]() ينظر: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: ٣٧٤/٨.

[٢١]() مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد ٢٢٠/١.

[٢٢]() الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ٦٠١/٨ .

[٢٣]() ينظر: المسالك في شرح موطأ مالك ٤٠٦/٧.

[٢٤]() إكمال إكمال المعلم، لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي (٨٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٦٤/٣.

[٢٥]() م. ن ١٦٥/٣.

[٢٦]() ينظر: مكمل إكمال الإكمال، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني (٨٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٦٤/٣ – ١٦٥.

[٢٧]() صحيح البخاري ١٢٠/١ (٥٧٨).

[٢٨]() شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ: ٢٤٨.

[٢٩]() ينظر على سبيل المثال: الناظر الصحيح ١٤٠/١، ٣٨٧/١، ٤٧١/١، ٥٢٣/١.

[٣٠]() م.ن ٥٢٣/١.

[٣١]() صحيح البخاري ٨/١ (٦)، ٢٩/٣ (١٩٠٢)، ١١٣/٤ (٣٢٢٠)، ١٨٨/٤ (٣٥٥٤).

[٣٢]() ينظر: الناظر الصحيح ٧٩/١-٨١.

[٣٣]() ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ: ٦٩/١٥.

[٣٤]() الناظر الصحيح ٨٠/١.

[٣٥]() الناظر الصحيح ٨٠/١، غاية الاحكام في أحاديث الاحكام، لمحب الدين أبي جعفر أحمد بن عبد الله الطبري (٦٩٤هـ)، تحقيق: حمزة أحمد الزين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م: ٢٨٧/٤.

[٣٦]() الناظر الصحيح ٨٠/١، غاية الاحكام في أحاديث الاحكام ٢٨٧/٤.

[٣٧]() لعله النووي، ينظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٤٢١/١.

[٣٨]() الناظر الصحيح ٨٠/١.

[٣٩]() ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ١٠٢/٦.

[٤٠]() ينظر: صحيح البخاري ١٨٨/٤، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٤/٩.

[٤١]() إنّ الاختلاف بين هذه الأوجه والأوجه التي نقلها السيوطي عن النووي والتطابق بينها وبين ما نسبه ابن الملقن إلى أبي عبدالله السلمي، فضلًا عما ذكر في هامش التحقيق في الناظر الصحيح من قوله: "قوله: أي النووي من (ن)...)) كل ذلك يجعلنا نشك في نسبة هذه الأوجه إلى النووي، ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، و عبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م: ٧٠٤/٥، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٤٢١/١-٤٢٢.

[٤٢]() الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، تحقيق: محمد محمد عبد اللطيف ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م: ٥١/١.

[٤٣]() الناظر الصحيح ٨١/١.

[٤٤]() عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٤٢١/١.

[٤٥]() ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣١/١.

[٤٦]() الناظر الصحيح ٨٠/١.

[٤٧]() تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م: ٤٢٣/٣.

[٤٨]() فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ١١١/١.

[٤٩]() ينظر أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م: ٧٠٩/٢.

[٥٠]()عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٤٢٢/١.

[٥١]() ينظر: مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي بدر الدين المعروف بالدماميني (٨٢٧ هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م: ٥١/١.

[٥٢]() ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي، أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (٨٣١هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م: ٧٦/١.

[٥٣]() الناظر الصحيح ٨١/١، وينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٧٦/١.

[٥٤]() عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٤٢٢/١.

[٥٥]() صحيح البخاري ١٦٧/٤ (٣٤٤١).

[٥٦]() ينظر: الناظر الصحيح ٢٨٩/٢-٢٩١.

[٥٧]() م. ن ٢٨٩/٢.

[٥٨]() فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٨/٦.

[٥٩]() ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٣٥/١٦.

[٦٠]() الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م: ١٩٥/٣-١٩٦.

[٦١]() ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م: ١١/٣ .

[٦٢]() م.ن ١٢/٣.

[٦٣]() ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣٥/١٦.

[٦٤]() ينظر: انتقاض الاعتراض في الرد على العينيّ في شرح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٢٧٣/٢.

[٦٥]() ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٨/٦.

[٦٦]() الناظر الصحيح ٢٩٠/٢، أمالي السهيلي ١١٧.

[٦٧]() عجز بيت للشماخ بن ضرار، ينظر: ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م: ٣٠٨.

[٦٨]() ينظر: الكتاب ١٩٩/١.

[٦٩]() الأمالي (شذور الأمالي) (النوادر)، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (٣٥٦هـ)، ٦٩/٢ .

[٧٠]() ينظر: الناظر الصحيح ٢٩٠/٢-٢٩١، أمالي السهيلي ١١٧.

[٧١]() ينظر: غريب الحديث، للقاسم بن سلام الهروي أبي عبيد (٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ: ١٦١/٢ ، المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م: ١٦٤/٢٣.

[٧٢]() ينظر: الكتاب ١٩٩/١.

[٧٣]() ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٤/٣، الاصول في النحو،أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م: ٤٧٥/٣ ، التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد

الغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م: ١٤٢/١، الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت: ٤٢٠/٢.

[٧٤]() ينظر: شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م: ١٠٢/١.

[٧٥]() ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٥/٣.

[٧٦]() ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢/١.

[٧٧]() ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١: ٢٣/١١ .

[٧٨]() ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦/٣.

[٧٩]() شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبي عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)
تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م: ٩٦/٣.

[٨٠]() ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣٥/١٦.

[٨١]() ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٢٩/١٠.

[٨٢]() صحيح البخاري ١٧٦/٥ (٤٤٠٢).

[٨٣]() ينظر: الجمل للزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، (٣٤٠هـ)، تحقيق: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م: ١١١.

[٨٤]() شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشعار، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٣٢/٢ .

[٨٥]() شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م: ٢٤/٢.

[٨٦]() حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦/٣.

[٨٧]() صحيح البخاري ١٣٧/٥ (٤٢٣١).

[٨٨]() ينظر: الناظر الصحيح ٣٦٢/٢-٣٦٣.

[٨٩]() ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٠٦/١٦.

[٩٠]() ينظر: التلقيح لفهم قارئ الصحيح، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، تحقيق: فريق بإشراف محمد طاهر شعبان، دار المنهاج القويم، دمشق، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م: ١٩٢/٢.

[٩١]() صحيح البخاري ٥١/٥ (٣٨٧٦).

[٩٢]() ينظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م: ٨٦٨/٢ .

[٩٣]() ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٠٦/١٦.

[٩٤]() ينظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٨٦٨/٢.

[٩٥]() ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/٧.

[٩٦]() ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٢٧٨/١١.

[٩٧]() ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٢٧٨/١١.

[٩٨]() ينظر: التوشيح شرح الجامع الصحيح، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٢٦٢٩/٦.

[٩٩]() ممن أجاز الوجهين (النداء، والاختصاص) الكرماني، وابن حجر، والعينيّ، واقتصر البرهان الحلبي على النداء ، في حين اقتصر القاضي عياض ، والزركشي ، والدماميني على الاختصاص من وجهي النصب ، ينظر: مشارق الانوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث ، القاهرة، ١٣٣٣هـ: ٣٥٦/٢، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٠٦/١٦ ، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٨٦٨/٢ ، مصابيح الجامع ٧٥/٨ ، التلقيح لفهم قارئ الصحيح ١٩٢/٢، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/٧ ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٥٣/١٧ .

[١٠٠]() ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م: ٧١٤.

[١٠١]() ينظر: الكتاب ٢٣٦/٢.

[١٠٢]() ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٥، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م: ١٥٠.

[١٠٣]() الكتاب ٢٣٣/٢ .

[١٠٤]() ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، ط١، ١٩٨٤م: ٤١٣/٢-٤١٤، التصريح بمضمون التوضيح٢٧٠/٢.

[١٠٥]() التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م: ١٢٢/١٢.

[١٠٦]() ينظر: الكتاب ٢٣٣/٢.

[١٠٧]() ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٤٧٦/١.

[١٠٨]() ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م: ٧٢/٤، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٤١٣/٢.

[١٠٩]() ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: ٣٤٣/١٠.

[١١٠]() ينظر: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٨٦٨/٢.

[١١١]() ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/٧.

[١١٢]() ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٦١/١-٢٦٢.

[١١٣]() ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/٣.

[١١٤]() التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٨٦٨/٢.

[١١٥]() فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/٧.